والسّلب كما في المثالين المذكورين واذا لم
لا يكون لازما قوله فمعناه ان صدق الاصل
اه فيه ان معناه مع بقاء التصديق الكائن
قبل التبديل المذكور بعده بمعنى انّه ان كان
صادقا في الاصل في اعتقاد المخبر يبقى صادقا
كذلك لانّها صادقان البتّة فيتنا ول
عكس الكواذب ومع بقاء التكذيب الكائن
قبله بعده وان هذا ممّا ذكره الشارح يرد
به كون التصديق بحاله يعني مجازا بذكر الكل
واراده الجزء فيه ان مثل هذا التجوز يكون
اذا اطلق لفظ موضوع للكل على الاجمال على
مثل ان يذكر لفظ البيت الموضوع للجدرات
الاربع مع السّقف واراد به السّقف او الجدرات

امّا اذا ذكر المجمل بالفاظ تدلّ على اجزائه
كلّ لفظ على جزء فصحّة ارادة الجزء بمجموع هذا
الالفاظ على سبيل المجاز محلّ بحث قوله طردا
للّفظ على احد محتملاته على التعيين تعليل
لقوله معناه انّ مجموع التّصديق الخ لا لقوله
يراد به كون التصديق بحاله لانّ بقاء كون
التّصديق والتكذيب بحاله لا يحتمل بقاء
التصديق فقط بحاله وارادة الوجود
من البقاء لانّ سببها قوله بحاله على ما لا يخفى
والحقّ انّ ذكر التكذيب ههنا وقع استطرادا
قوله لجواز ان يكون المحمول اعمّ منه وان كان
ما ذكره المصنّف في تعليل المسئلة مادة جزئية
لا تثبت بها المسئلة الكلّية على ما لا شارح على
وجه

Copyright © King Saud University